ان الجر برب المقدرة بعد بل لا يبل حكى ذلك ابن مالك وابن عصفور والرضي وحكوا الاتفاق عليه قوله فهي تجعل ما قبله كالمسكوت عنه قال الرضي تجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه منسوبا حكمه الى التابع فيكون الاخبار عن قيام زيد في قولك قام زيد بل عمرو غلطا يجوز ان يكون قد قام وان يكون لم يقم اذ ندت ببل ان تلفظت بالاسم المعطوف عليه كان غلطا عن عمد وسهو لسان قوله وان تقدمها نفي او نهي فهي لتقرير ما قبلها على حالته هذا ما قال ابن مالك اي بل بعد النفي والنهي كلكن بعدها فان اطلاق هذا يعطي ان عدم مجي زيد في قولك ما جاءني زيد بل عمرو متحقق كما ان كذلك في جاءني زيد لكن عمرو بلا تفات قال الرضي وبه قال ابن الحاجب لانه قال في ما جاءني زيد بل عمرو يحتمل اثبات المجي لعمرو مع تحقق نفيه عن زيد تاكيد وظاهر كلام الاندلسي وهو الظاهر انها للاضراب ايضا ومعنى الاضراب جعل الحكم الاول موجبا كان او غير موجب كالمسكوت عنه بالنسبة الى المعطوف عليه ففي قولك ما جاءني زيد بل عمرو افادت بل ان الحكم على زيد بعدم المجي كالمسكوت عنه يحتمل ان يكون يصح فيكون غير جاء وان لا يصح فيكون قد جاء كما كان الحكم على زيد بالمجي في جاءني زيد بل عمرو احتمل ان يكون صحيحا وان لا يكون قوله وجعل ضده لما بعدها قال الرضي واما حكم ما بعد بل الاتية بعد النفي او النهي فعند الجمهور انه مثبت فعمرو جاء في قولك ما جاء زيد بل عمرو كانك قلت بل جاءني عمرو وقيل ابطل النفي والاسم المنسوب اليه المجي قالوا والدليل على ان الثاني مثبت للحكم انه لا يجوز النصب في ما زيد قائما بل قاعد قوله وعلى قولهما فيصح ما زيد قائما بل قاعدا وذلك ان ما عملت للنفي وما بعد بل على قولهما يصح كونه منفيا بعد النفي فيصح عمل ما فيه قوله ويختلف المعنى يعني بالنفي والاثبات لان ما بعد بل مع النصب منفي ومع الرفع مثبت قوله قال ابن هشام على اضربت زيدا بل اياك هذا تصرح من هشام وهو كوفي في منع العطف ببل بعد الايجاب وفيه رد على الرضي حيث قال والظاهر ان مع الكوفيين عدم جواز العطف ببل بعد الايجاب وهم من الناقل فانهم يجوزون عطف المفرد

بلكن

بلكن بعد الموجب حملا على بل كما نقل عنهم ابن الانباري والاندلسي فكيف يمنعون هذا قوله وتزاد قبلها لا لتوكيد الاضراب بان ينفى بها الايجاب الذي قبلها ويجيب بها قطعيا في النفي بمجرد ورود حرف الاضراب كالمسكوت عنه يحتمل الاضراب النفي وغيره وذلك هو حقيقة تاكيد الاضراب بعد الايجاب وفي الشرح وما ذكره من ان لا تزاد قبل بل لتوكيد الاضراب بعد الايجاب محل نظر فقد قال الرضي واذا ضممت لا الى بل بعد الايجاب نحو قام زيد لا بل عمرو اضرب زيدا لا بل عمرا فمعنى لا يرجع الى ذلك الايجاب والامر المتقدم لا الى ما بعد بل ففي قولك لا بل عمرو نفيت بلا القيام عن زيد واثبته لعمرو ولو لم تجئ بلا لكان قيام زيد في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يثبت وان لا يثبت وكذا في اضرب زيدا لا بل عمرا اي لا تضرب زيدا بل اضرب عمرا ولولا لا المذكورة لاحتمل ان يكون امرا بضرب زيد وان لا يكون مع الامر بضرب عمرو هذا كلامه وهو نص في ان لا الواقعة قبل بل فيما ذكر ليست بزائدة بل اتي بها للتاسيس بمعنى لم يكن قبل وجودها وهو خلاف ما في المتن نعم وقع للمصنف في اللام حيث ذكر شروط لا العاطفة ان قال فاذا قيل جاءني زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة وهذا يقتضي ان لا تكون زائدة فهو معارض لما هنا فتامل انتهى ما في الشرح واقول بما قررنا به كلامه هنا من ان المراد بزيادتها انها تذكر لا للعطف ونفي ما بعدها يتفق كلامه هنا مع كلامه في شروط لا العاطفة وكلام الرضي قوله وجهك البدر الى اخره الكسفة بفتح الكاف التغير الى السواد والافول الغيبوبة بلى قوله ولعض هو لا يقول انها للتانيث يعني ما بين الكلمة كالتاني ثمت وربت لانها ابدلت ولو لم تكن للتانيث لكانت زائدة مجردا لتكثير كالف قبعثرى وتلك لا تبدل قوله تختص بالنفي في الشرح حكى الرضي عن بعضهم انه اجاز استعمالها بعد الايجاب تمسكا بقوله وقد

وقد بعدت بالوصل بيني وبينها • بلى ان من زار القبور ليبعدا

قال الرضي وهو شاذ قوله في المحكي عن ابن عباس وغيره هو لو

بلى قوله

Copyright © King Saud University